وزارة الداخلية العراقية وأحداث البلاد السياسية
الموقف...والإجراءات
١٤تموز ١٩٥٩ - ٨شباط ١٩٦٣

أ.م.د. قحطان حميد كاظم العنبكي

The Ministry of AL Iraqia Interior and course of the country political events . The position and Instructions From 14th of Jul 1959 to 8th of Feb 1963

By: Assist Prof Ph.D
Qahtan Hameed Khadum Al- Anbaqy

ملخص البحث

تعد المدة من١٤تموز١٩٥٩– ٨ شباط ١٩٦٣واحدةً مـن الحلقات الهامة في تاريخ العراق المعاصر،مليئةً بالأحداث والصراعات السياسية العلنية التي سلطت عليها وسائل الإعلام الأضواء والتحليلات والمداخلات،والسرية التي تجري خططها في أجواء الغرف المغلقة،ولأن وزارة الداخلية من الوزارات الرئيسة والسيادية المتنوعة المهام والمسؤوليات فـي الحقول المختلفة الإدارية والوظيفية والخدمية والسياسية والأمنيـة لذا كرست هذه الدراسة لمتابعة أنشطتها في الحقلين السياسي والأمني وجوانب أخرى .توصلت الدراسة إلى استنتاجات من أهمها أن وزارة الداخلية ودوائرها الأمنية غيرت أسلوب تعاملها مع التيارات والأحزاب السياسية التي أظهرت مواقفاً عدائية للحكومة ورئيس الوزراء ومنها الشيوعيين والبعثيين وتابعت قيادتها وشددت على صحفهم بصورة متواصلة.وحضي وزير الداخلية بدعم من رئيس الوزراء رغم أنه يفتقر إلى الإدارة التخصصية والمهنية بصفته ضابطاً في الجيش،ولكن مع ذلك ظل يشغل هذا المنصب طيلة مدة حكم الزعيم عبد الكريم قاسم،وهذا يعطي مؤشراً على مدى سيطرة الجيش على مؤسسات هذه الوزارة وبقية دوائر الدولة.أعادت رئاسة الحكومة النظر في مؤسسات وزارة الداخلية أعقاب أحداث كركوك تموز ١٩٥٩بسبب عدم قدرة الجيش بإدارة الملف الأمني لذلك استعادت دوائر الوزارة الأمنية مكانتها التي تمتعت بها قبل الثورة،ولكن مع ذلك فأن وزارة الداخلية استعانت بقوات الجيش لفرض النظام وتطبيق القانون،وأما بخصوص موقف وزارة الداخلية من إجازة الأحزاب التي أجازها قانون الجمعيات لسنة١٩٦٠كانت تنظر له بتحفظ لاسيما تجاه الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية والمعارضة،

وسجلت لوزارة الداخلية مواقفها وإسهاماتها خارج أطار عملها الروتيني ومنها معالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية فيما بعد وقوع حالة الاضطرابات والأحداث المؤسفة،ورصدت وزارة الداخلية من خلال دوائرها الأمنية تدخلات القوى الخارجية في الشأن الداخلي العراقي وإثارة المشكلات والاضطرابات الداخلية مستغلة الخلافات القومية في العراق.تعرضت البعض من أعمال ونشاطات وزارة الداخلية ودوائرها الأمنية للانتقاد والتجريح حتى وصفت بالقمعية،لكن هذه الإجراءات تهدف إلى حفظ الأمن والنظام واستقرار الوضع الداخلي المهم في رسالتها والحفاظ على حياة المواطنين واستقرارهم.وظلت مؤسسات وزارة الداخلية تراقب تحركات الأحزاب السياسية المعارضة، وترصد المظاهرات والاجتماعات التي هيأت مجريات التغير السياسي في العراق بالتعاون مع الجيش،لذلك فأن مؤسسات وزارة الداخلية ودوائرها اتخذت إجراءات الأمن والحيطة والحذر إلا أن قوة الجيش حسمت الأمر بقيام انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

Abstract

The period between 14th of Jul 1959 to 8th of Feb 1963 is considered one of important periods in the history of Iraq because it contained many events .Hence the Ministry of interior is one of the main Ministries ,this study is concerned with the main tasks of this Ministry .This study concluded that this Ministry had changed its treatment with the political parties and the Ministry of Interior was supported by the Boss who is the head of Ministers(Abdul Kareem Kasim)and this shows the control of army on this Ministry and other Ministries in Iraq. After the events of Karkuk(1959)the army couldn't manage the security issue ,thus the Ministry of Interior demanded the help from the army to control the situation . In 1960 the law of councils had a special attitude towards the Islamic porties.

The Ministry of Interior worked hard in the human and social issues .and scored the external forces and their affects on the whole situation in Iraq. The role of the Ministry of Interior had criticised by others because of its policy in controlling the situation in Iraq. The Ministry of Interior working hard in keeping the life of citizens Shapely, Thus this task is kept, but the army had made the military Revolution 8th of Feb.1963. .

المقدمة

تعد المدة من١٤تموز١٩٥٩– ٨ شباط ١٩٦٣واحدةً مـن الحلقات المضطربة في تاريخ العراق ،إذ شـهدت العديد من الصراعات السياسية العلنية والخفية،ولأن وزارة الداخلية من الوزارات الرئيسة والسيادية

في الدولة العراقية ولتنوع وتشعب مهامها في الحقول المختلفة الإدارية والوظيفية والخدمية والأمنية والاقتصادية والثقافية لذا خصها الباحث بهذه الدراسة التي ركزت على جانبين من أهم جوانب عملها الوظيفي وهما السياسي والأمني مع الإشارة إلى بعض الجوانب الأخرى لأنشطة الوزارة.

استخدم الباحث منهجية علمية بدراسة نشاطات ومواقف الوزارة من تطورات الأحداث السياسية الداخلية بموضوعية قائمة على تقويم أداء الوزارة في ظل مرحلة شهدت صراعا ت سياسية وأيدلوجية عديدة ،مع تزايد سطوة المؤسسة العسكرية على دوائر وأجهزة الدولة المختلفة.

واجهت الباحث صعوبات جمة ليس في ندرة المصادر المتخصصة بعمل وأنشطة وزارة الداخلية فحسب،وإنما في كثرة الكتابات والدراسات المتحيزة غير الموضوعية التي تجانب ذكر الحقائق،حين تحابي هذا على حساب الآخر لذلك حاول الباحث اتخاذ الاتجاه المتوازن بعيداً عن المحاباة والمجاملة التي هي موضع انتقاد الجميع .

تطلبت منهجية الدراسة توزيعها على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة تناول الأول اضطراب الأمن في كركوك في تموز١٩٥٩وموقف وزارة الداخلية وإجراءاتها ولخص المبحث الثاني إجراءات وزارة الداخلية وموقفها تجاه محاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في ٧ تشرين الاول١٩٥٩وبين المبحث الثالث فعاليات وزارة الداخلية وأنشطتها خلال عام١٩٦٠ودرس المبحث الرابع وزارة الداخلية وموقفها من تطور أحداث البلاد السياسية الداخلية للمدة من١٩٦١- ٨ شباط ١٩٦٣.

المبحث الأول

اضطراب الأمن في كركوك(تموز ١٩٥٩)وموقف وزارة الداخلية وإجراءاتها

لم يمضِ سوى يوم واحد على التشكيلة الوزارية الجديدة التي ألفها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم يوم ١٣تموز١٩٥٩والتي أبقت وزير الداخلية(احمد محمد يحيى)[١]في منصبه حتى وقعت أحداث دامية في كركوك في احتفالات الذكرى الأولى للثورة مساء يوم ١٤تموز١٩٥٩راح ضحيتها العشرات،واستغلتها الدوائر الأمنية- الأمن والشرطة- لشن حملة واسعة النطاق ضد الشيوعيين بعد إصدار الأوامر لها من رئيس الوزراء نفسه،الذي حاول تقليم أظافر الشيوعيين والمنظمات الشعبية[٢]التي يسيطرون عليها،وتطهير المراكز العليا في الدولة منهم وتعرض بعض أعضاء هذه المنظمات(الشعبية)للملاحقة والسجن والاعتقال من دوائر الشرطة والأمن.[٣]

أدركت وزارة الداخلية خطورة الأوضاع في كركوك ونبهت في تقاريرها الأمنية إلى تردي الأوضاع في المدينة وتشنج العلاقة بين الأكراد والتركمان،وشخصت هذه التقارير أسباب الاضطراب بأنه نتيجة الإشاعات التي تثير الكراهية والتفرقة بين أبناء اللواء،وأن الجهات التي تقف ورائها هي القنصلية البريطانية ومركز الاستعلامات الأمريكي فضلاً عن الشيوعيين،وجاء في أحدى التقارير الأمنية تعيين وكلاء للأمن في أمثال هذه الأماكن.[٤]ويبدو أنّ السياسة الاستعمارية بتفرقة الشعب الواحد إلى قوميات وطوائف ومكونات شتى وتغذية المتطرفين من كل الجهات ودفعهم من حيث يشعرون أو لا يشعرون لإثارة القلاقل والاضطرابات كانت حاضرة في كركوك،والباحث يؤيد وجهات نظر وزارة الداخلية بخصوص وجود أيادي خارجية فضلاً عن الأيادي الداخلية وقفت وراء أحداث كركوك المذكورة.

وذهبت الأجهزة الأمنية إلى أبعد من ذلك عندما أشارت تقارير مديرية أمن كركوك ومديرية الشرطة العامة إلى وجود دور سلبي من بعض دول الجوار ساهم في أحداث كركوك، كأعضاء من حزب تودة الإيراني(الحزب الشيوعي الإيراني)ومنهم سيف الله كريم وتوفيق مصطفى،كذلك كان الدور التركي في تحريض التركمان على حكومة عبد الكريم قاسم فكانت الصحف التركية مثل(حريت)و(دنيا)تصل إلى كركوك وتحرض التركمان للمطالبة بحقوقهم القومية بحسب ما كانت تسميه تلك الصحف.[٥] وهذا يدل على التدخل الإقليمي بالشأن الداخلي العراقي منذ عقود عدة وحتى يومنا هذا...وما أشبه اليوم بالبارحة؟!.

وعلى الرغم من توجيه أصابع الاتهام إلى عناصر المقاومة الشعبية في المشاركة في هذه الأحداث،لكن حنا بطاطو يرى بأن تلك الأحداث لم تكن مدبرة من زعمائهم،وعزى تلك الأحداث جزئياً إلى طبيعة تلك الحقبة الزمنية،من أفعال القسوة المفرطة التي كانت شائعة في لحظات عدم الاستقرار الاجتماعي،ويضع اللوم على عاتق بعض((**الأكراد المتزمتين**))ذوي الميول المختلفة،وما يؤكد ذلك أن كل القتلى الذين أفيد عن مقتلهم رسمياً وعددهم (٣١) باستثناء (٣) منهم،وكل الجرحى ألـ (٣٠)باستثناء(٦)منهم كانوا من التركمان،وأن كل ألـ (٢٨)المدانين بأعمال القتل والتخريب باستثناء(٤)منهم كانوا أكراداً .[٦] كما أن العديد من الحالات كانت بسبب دوافع الاعتداء الشخصي وربما الحسد الشخصي،فضلاً عن تحقيق أهداف(كردية)تحت غطاء الشيوعية،ويبقى القول الذي لا لبس فيه هو أن للشيوعيين دور واضح في انفجار الأحداث.[٧] وهذا ما أكدته التقارير الأمنية لاسيّما الصادرة من مديرية شرطة لواء كركوك ومديرية أمن اللواء نفسه،والتي فصلت المعلومات بشأن هذه الأحداث وشخصت المقصرين فيها بدقة.[٨]

وسعياً من وزارة الداخلية لمعالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية لحوادث كركوك،وافقت على تشكيل لجنة لإغاثة المنكوبين في الأول من آب ١٩٥٩لجمع مبلغ مئة ألف دينار لتوزيعها على المتضررين في الأحداث الأخيرة،كما تسلمت وزارة الداخلية صكاً بمبلغ خمسة آلاف دينار من إعفاءات شؤون الإقامة لمتضرري حوادث كركوك لتوزيعها من قبلها مباشرة بين المتضررين في المدينة.[٩]

ضيقت أجهزة وزارة الداخلية الأمنية الخناق على الشيوعيين لاسيّما بعد التصريحات التي أطلقها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم وتفسير الصحافة لما عناه **بـ((الفوضويين))**هم الشيوعيون،فاستندت الأجهزة الأمنية على هذه التصريحات لشن حملة عنيفة ضد الشيوعيين وراحت تطاردهم وتزجهم في السجون.[١٠]

وقدم رجال الشرطة والأمـــن – المعروفين بمواقفهم الصارمة تجاه كل معارض للحكم– شهاداتهم ضد أي شخص يُشك بانتمائه للحزب الشيوعي أمام المحكمة العرفية،[١١] وقد استغلت الدوائر الأمنية آنذاك نقطتان لإرسال الشيوعيين إلـى المحكمة العرفية وإصدار الأحكام بالسجن عليهم وشاع استعمالها في حالة عدم وجود تهمة محددة،الأولى الادعاء بأن أحدهم مزق نسخة من القرآن الكريم والثانية الادعاء بأن أحدهم مزق صورة الزعيم عبد الكريم قاسم وتفوه بعبارات تمس كرامته الشخصية.وأيد مدير الأمن العام(عبد المجيد جليل)[١٢]حملة رئيس الوزراء بتطهير وسائل الإعلام من الشيوعيين لاسيّما دار الإذاعة والتلفزيون.[١٣]

ويذكر بهاء الدين نوري– أحد قياديي الحزب الشيوعي العراقي– بأن السلطات الحكومية كانت منحازة – بعد هذه المدة– إلى القوميين والبعثيين لاسيّما وأن عناصر كثيرة من أجهزة الحكم الموروثة من العهد الملكي والمتربية بروح العداء للشيوعية فدعمت **((نشاطهم في الإرهاب والاغتيالات))**واتخذت السلطة الحاكمة من**((أجهزة الشرطة أداة حماية وتشجيع للمعتدي وملاحقة للمعتدى عليه.وقد حدث عشرات المرات أن اعتقل المعتدى عليهم أو المعرضون للاعتداءات فيما كان يترك الجناة والمعتدون دون أي ملاحقة)).**[١٤]وفي الواقع أن هذا الرأي كان قريباً من الصحة لاسيّما بعد ازدياد مخاوف عبد الكريم قاسم من انتشار نفوذ الحزب الشيوعي في العراق،وسيطرته على الشارع وضلوعه بأحداث ما بعد حركة الشواف ثم أحداث كركوك في تموز ١٩٥٩،مما جعله يعيد النظر في موقفه من القوميين والحد من نشاط الشيوعيين.

تشددت وزارة الداخلية تجاه الصحف الموالية للشيوعيين مثل جريدة البلاد،ففي بداية الأمر كانت مديرية الأمن العامة تقوم بتوجيه أصحاب هذه الصحف بتجنب الغلو في طروحاتها وعدم الإساءة إلى الاتجاهات والآراء الأخرى المناقضة لاتجاهات الحزب أو التيار المعبرة عنها،وبعد فشل التحذيرات وعدم

تلبية نصائح الدوائر الأمنية من مسؤولي الصحف فأن الدوائر الأمنية تعمد إلى أي أسلوب يوقف عمل تلك الجريدة،ومن أمثلة ذلك ما قامت به مديرية الأمن العامة بدس بعض الأسلحة كالسكاكين وأنواع مختلفة من الطبر في مكتب الجريدة،واتهمت أصحابها بأنهم يخططون للقيام بأعمال تخريبية مما اضطر الجريدة للإذعان إلى التوجهات الأمنية بعد أن أغلقت لمدة مناسبة،ثم سمح لها بالصدور ولكن وفق نهج يرضي السلطات الحكومية،وأطلق سراح أصحابها من التوقيف.[١٥]

قلصت الدوائر الأمنية وبالتعاون مع الجيش دور المقاومة الشعبية ولجان الدفاع عن الجمهورية والاتحادات والنقابات التي معظمها كانت تحت سيطرة الشيوعيين،فمنعت القوات الشعبية من ارتداء الملابس التي تشير إليها وأغلقت لجان الدفاع عن الجمهورية وفروع اتحاد الشبيبة الديمقراطي والاتحاد العام لنقابات العمال بدعوى عدم حصولها على أجازات رسمية لممارسة أعمالها ونشاطاتها.[١٦]

ومما يسجل على عمل دوائر الأمن والشرطة،لم يكن بالمستوى المطلوب ولاسيّما من انتشار ظاهرة الاغتيالات في مدينة الموصل بعد حوادث كركوك في ١٤تموز١٩٥٩،وأغلب الذين تعرضوا للقتل هم من العناصر الديمقراطية أو اليسارية أو الذين كان لهم دور في المحاكمات الشعبية لتصفية المؤيدين لحركة الشواف الذين كان غالبيتهم من القوميين والإسلاميين،ويذكر محمد حديد بأن عدد الذين قتلوا نحو(٤٠٠)شخص وما يعنينا هنا هو موقف دوائر الشرطة والأمن من تلك الأحداث الذي كان((**متفرج من هذه الجرائم بسبب أما عاجزاً في كفاءته لتعقب وكشف المنفذين أو أنَّ أفراداً من ذلك الجهاز نفسه كانوا يقومون بتلك الجرائم لقاء مكافآت مادية من الممولين المعادين للنظام الجمهوري..**)).[١٧]

ويشير محمد حديد أيضاً إلى أن أحد منفذي عملية الاغتيالات هو من العناصر المنتمية لحزب البعث آنذاك(طه الجزراوي)وكان إذ ذاك يعمل في فرع مصرف الرافدين في الموصل والذي أصبح فيما بعد قيادياً في حزب البعث.[١٨] ومعنى هذا أن البعثيين والقوميين والإسلاميين هم من نفذ حملة الاغتيالات ضد مناوئيهم في الانتماءات والفكر.

وبدأت المؤسسات الأمنية لوزارة الداخلية تستعيد دورها الطبيعي الذي حجمه عبد الكريم قاسم بداية حكمه ربما لعدم ثقته الكاملة بقدرة هذه المؤسسة على ضبط الأوضاع الداخلية وتحقيق الاستقرار الداخلي،لكنه بدأ يغير رأيه لاسيّما بعد أحداث الموصل وتزعزع ثقته بالمؤسسة العسكرية ولاسيّما جهاز الاستخبارات مما جعل وزير خارجية العراق هاشم جواد[١٩]في ٢٦ آب١٩٥٩في حوار مع السفير البريطاني في بغداد بأن يقول:((**من الأمور المهمة بشكل خاص أنّ الشرطة بدلاً من الجيش هي التي**

ينبغي أن تكون مسؤولة بشكل أساس عن الأمن الداخلي وذلك لأن الشرطة قد استعادت مرة أخرى الصلاحيات الخاصة بها)). [٢٠]

لم تكن إجراءات وسلوكيات أجهزة الشرطة والأمـن بالسلبية دائماً وإنما هناك تعاملات إيجابية وذات طابع إنساني وأخلاقي مع المحجوزين والموقوفين،ويذكر المحامي جاسم مخلص بأنه عندما ألقت شرطة أمن بغداد القبض عليه يوم ٣٠ آب١٩٥٩بسبب مراجعاته للسجن السياسي ولقاءه بعض المتهمين هناك،يقول واصفاً معاملة المشرفين على السجن بالقول:((**قضيت تلك الليلة في مقر شرطة استخبارات مديرية شرطة بغداد وقد لاقيت منهم كل لطف وحسن معاملة واحترام من أصغر شرطي فيهم إلى مفوضيهم،إلى المعاون،وكانوا مهتمين جد الاهتمام براحتي إلى درجة بان مفوضيهم تركوا لي غرفتهما الصغيرة ..فأذكر هذا لهم وكلي امتنان،واذكر إحسانهم هذا بكل خير،هذا فضلاً عن أنهم سمحوا لجميع الزائرين بمقابلتي وبدون مضايقتهم بالجلوس معنا..**)).[٢١]وبدون أدنى شك أنَّ هذا السبيل يولد انطباعاً حسناً عن مسلك وزارة الداخلية ويعمل على رفع القيود والحواجز النفسية مع المجتمع العراقي آنذاك.

تنبهت وزارة الداخلية عن التبعات التي قد تنتج عن إعدام العميد الركن ناظم الطبقجلي[٢٢]والمقدم رفعت الحاج سري[٢٣]وزملائهم بعد إدانتهم من المحكمة العسكرية العليا بالاشتراك في حركة الشواف في آذار ١٩٥٩،فقد تعاملت الشرطة بحكمة مع التظاهرات التي قامت احتجاجاً على تنفيذ حكم الإعدام بالمذكورين لاسيّما التي شهدتها بغداد صباح يوم ٢٠ أيلول١٩٥٩وبعد أن وجدت الشرطة نفسها عاجزة عن تفريق التظاهرات لاسيّما بعد اتساعها وتطورها طلبت تدخل الجيش الذي استخدم المدرعات في الشوارع المؤدية إلى باب المعظم حيث اتجاه تظاهرة الأعظمية،ومرت هذه الأحداث دون وقوع خسائر بشرية بين القوات الأمنية والمتظاهرين.[٢٤]

المبحث الثاني

إجراءات وزارة الداخلية وموقفها تجاه محاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في٧ تشرين الأول ١٩٥٩

أصبح من مهام وزارة الداخلية لاسيّما دوائر الشرطة والأمن والإدارات المحلية في الألوية(المحافظات)بعد حادثة محاولة اغتيال رئيس الوزراء في ٧ تشرين الأول١٩٥٩منع قيام أية تظاهرة أو اجتماع في مختلف مناطق العراق،وذلك بعد أن أصدر الحاكم العسكري العام(احمد صالح

العبدي)البيان رقم(١٢٠)وقرر فيه قيام الجهات الأمنية بما فيها الجيش منع التجوال والتظاهرات والتجمعات التي قد تخل بالأمن وجعله – أي منع التجوال– من الساعة الخامسة مساءً وحتى الخامسة صباحاً ،[٢٥] وفي ١١تشرين الأول قلص منع التجوال وجعله من الساعة العاشرة مساءً إلى الساعة الخامسة صباحاً .[٢٦]

اشتركت وزارة الداخلية في تأليف هيئة التنسيق الملحقة بهيئة التحقيق في حادثة الاعتداء على رئيس الوزراء،من خلال إشراك ممثل عن مديرية الشرطة العامة وممثل عن مديرية الأمن العامة وعدد كافٍ من أفراد الشرطة والأمن ليقوموا بما يلزم بالتحريات الفورية وجمع المعلومات،والعمل تحت إشراف رئيس الهيئة الزعيم سعدي القرة غولي.[٢٧]

تمكنت الشرطة من معرفة الجهات التي وقفت وراء الحادثة بعد أن أطلق البعض الاتهامات للشيوعيين بادىء الأمر،فمن خلال الجثة التي وجدت بمكان الحادث لأحد منفذي العملية وهو عبد الوهاب الغريري اهتدت الشرطة إلى أن المنفذ للعملية هم عناصر من حزب البعث العربي الاشتراكي،وألقت الشرطة القبض على(شاكر إبراهيم حليوة)–أحد البعثيين الذي كان من المزمع اشتراكه بالعملية– فأعترف على المنفذين وتمكنت سلطات الأمن بعد حملة واسعة النطاق على تنظيمات حزب البعث من ضبط سجلات ووثائق مهمة للحزب مما مهد الطريق لقيام الشرطة باعتقالات واسعة شملت معظم أعضاء القيادة البعثية.[٢٨]

في النهاية تمكنت دوائر الأمن العامة بالتعاون مع مديرية الاستخبارات العسكرية والحاكم العسكري العام بالسيطرة على الأوضاع الداخلية والحيلولة دون توسع مجال الاتهامات بعد اتضاح الجهة المخططة والمنفذة للعملية على الرغم من شيوع أخبار عن ضلوع المخابرات المركزية الأمريكية وكذلك المخابرات البريطانية في محاولة الاغتيال.[٢٩] لكن الباحث لم يجد وثائق تؤيد اشتراك جهات استخباراتية خارجية في محاولة الاغتيال تلك خلال مدة بحثه،وعلى الأرجح أنها كانت مجرد شكوك أثيرت في حينها على اعتبار أن كل حدث داخلي لابُدّ من وجود جهات خارجية مستفيدة منه وتقدم له الدعم ولو بصورة خفية.

المبحث الثالث

فعاليات وزارة الداخلية وأنشطتها خلال السنة ١٩٦٠

في اليوم الأول من كانون الثاني سنة ١٩٦٠صدر قانون الجمعيات رقم(١)لسنة ١٩٦٠لتنظيم عمل وزارة الداخلية وتحديد صلاحياتها بمنح إجازة ممارسة الأحزاب لنشاطها العلني،ومتابعة مناهج ونشاطات تلك الأحزاب ومدى انسجامها مع القانون الجديد.وأوجب القانون على وزير الداخلية إجازة الجمعية بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم مؤسسيها إخباراً موقعاً من قبلهم إلى وزير الداخلية الذي خوله القانون أجراء التعديلات أو الإضافات القانونية على نظام الجمعية إذا كان مخالفاً لأحكام القانون خلال المدة المذكورة،[٣٠] وأوجبت المادة الثانية عشرة على المؤسسين إخبار متصرف اللواء فـي حالة تأسيس فروع للجمعية أو الحزب فـي اللواء وبأسماء المؤسسين ولا يُعدّ الفرع مؤسساً إلا بعد موافقة المتصرف (المحافظ).[٣١]

وخوّل القانون وزير الداخلية في مجال الرقابة على الجمعيات((**وزير الداخلية أن ينبه أو يُنذر الجمعية عن المخالفات القانونية التي تقوم بها وله بموجب ذلك حق الإشراف العام والرقابة على الجمعيات**))،ومنح القانون وزير الداخلية إعطاء الإذن للجمعية في الانتساب أو الاشتراك مع أي مؤسسة مقرها خارج العراق وأن تحصل على مبالغ من أي نوع من خارج الجمهورية إلا بموافقة وزير الداخلية.[٣٢]

وفي الوقت ذاته أجاز القانون لوزير الداخلية أن يأمر بقرار معلل بأن تمتنع الجمعية عن ممارسة أعمالها وأن تقفل الأماكن التي يجتمع فيها أعضاؤها إذا ما ارتكبت مخالفة لهذا القانون على أن لا تزيد مدة الامتناع عن ثلاثين يوماً ،ويكون هذا القرار خاضعاً للطعن أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز التي عليها أن تبت في ذلك خلال خمسة عشر يوماً.[٣٣]

كما خوّل القانون أيضاً وزير الداخلية((**حل الجمعية بقرار من المحكمة المختصة بناءً على طلب يقدم من وزير الداخلية أو من يخوله**))وذلك في حالة عدم مباشرة الجمعية أعمالها بعد مضي سنة على التأسيس أو إذا خالفت فعالياتها الأغراض المذكورة فـي المادة الرابعة من القانون،[٣٤]أو إذا عجزت عن الوفاء بتعهداتها أو إذا خزنت الأسلحة فـي مركزها أو مركز أحد فروعها.[٣٥]

وأوجب القانون على الجمعية أن تقدم لوزير الداخلية في شهر حزيران من كل سنة بياناً عن السنة المالية المنصرمة يتضمن حالة الجمعية المالية وعدد أعضائها الجدد وأسمائهم وجنسياتهم ومهنهم وأعمارهم وعدد أسماء الذين فقدوا العضوية ومجموع عدد الأعضاء للجمعية في اليوم الأخير من السنة المالية.[٣٦]

وسمح القانون لمؤسسي الجمعية أو الحزب الاعتراض على قرارات وزير الداخلية أمام الهيئة العامة لمحكمة التمييز في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغهم بهذه القرارات.[٣٧]

وجاء في الأسباب الموجبة لصدور القانون((**كان قانون الجمعيات رقم٦٣ لسنة ١٩٥٥مبنياً على أساس منح السلطة التنفيذية(وزارة الداخلية ومجلس الوزراء)سلطات مطلقة في إجازة الأحزاب ورقابتها وحلها فضلاً عن حرمانه لفئات عديدة من المواطنين العراقيين من حقهم في الانتماء إلى الأحزاب دون سبب مقنع إلى غير ذلك من الأحكام المنافية لمبادىء التنظيم السياسي المتعارف عليها في البلاد الديمقراطية.ولما كانت مدة الانتقال التي أعقبت الثورة أصبحت على وشك الانتهاء إذ سبق للزعيم أن حدد يوم ٦ كانون الثاني ١٩٦٠(عيد الجيش)للبدء بتشكيل أحزاب وجمعيات جديدة تأخذ مكانها في خدمة جمهوريتنا الخالدة ولضمان ممارسة هذه الجمعيات لنشاطها في جو من الديمقراطية وعلى أسس الحرية التي نادت بها ثورة الرابع عشر من تموز لذلك فقد شرع قانون جديد ينظم أحكام الجمعيات ويكفل حماية النشاط الاجتماعي والسياسي الذي تقوم به..**)).[٣٨]

وأقول بالاستناد إلى ما تقدم أنَّ القانون الجديد سعى إلى تقليص سلطة وزارة الداخلية من خلال إناطته السلطة النهائية في إجازة الأحزاب ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة لمحكمة التمييز وهذا الأمر سيكون مروده إيجابياً لو طبق بشكل حقيقي لأنه سيضمن استقلال النشاط الحزبي وضمان سيادة العدل،لكن الواقع أثبت خلاف ذلك فكانت السلطة الحقيقية بيد وزارة الداخلية ورئيس الوزراء،ومنحت السلطات الإدارية لوزارة الداخلية صلاحيات واسعة جعلها تتعامل بشكل كيفي مع طلبات تأسيس الأحزاب والجمعيات المقدمة إليها،كما أثبت الواقع أنّ السلطة الحقيقية لإجازة الأحزاب كانت بيد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذي طالما ذكر بأنه لا يُحبذ الأحزاب وأنَّ العراقيين جميعاً في حزب واحد هو حزب الله وأنه فوق الميول والاتجاهات.

تقدمت أربعة أحزاب سياسية[٣٩]بطلبات تأسيس أحزاب علنية في يوم ٩ كانون الثاني ١٩٦٠وهذه الأحزاب هي الحزب الوطني الديمقراطي[٤٠]والحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق(البارتي)[٤١]وحزبان شيوعيان ترأس أحدها زكي خيري سعيد[٤٢]وترأس الآخر داود الصائغ.[٤٣]

وفيما يخص الحزب الوطني الديمقراطي فقد أجازته وزارة الداخلية في ٩ شباط ١٩٦٠وجاء في منهاجه فيما يخص دوائر الشرطة((**يعمل الحزب على أن تكون الشرطة على مستوى عالٍ من الكفاءة والتدريب يمكنها من أداء واجباتها في حفظ النظام وأمن البلاد،ويعمل على توفير وسائل التثقيف لجميع ضباطها ومراتبها والعناية بصحتهم وغذائهم وسكنهم**)).[٤٤]ويظهر من منهاج هذا الحزب أنه الوحيد الذي أولى اهتمامهُ في منهاجهِ بالمؤسسة الأمنية وضرورة الاهتمام بها وتطويرها بينما أغفلت مناهج الأحزاب الأخرى موضوعة العناية بالمؤسسة الأمنية وتطورها.

كان أمرٌ متوقعاً أن توافق وزارة الداخلية على منهاج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي ذلك لأن الحزب وأقطابه وقفوا موقفاً ((**ايجابياً في التمسك بخط الثورة الوطني..**))كما أشار إلى ذلك تقرير أمني خاص لمديرية الأمن العامة قبل صدور قانون الجمعيات سابق الذكر،بل أنَّ بعض التقارير الأمنية عدّت وجود الحزب الوطني الديمقراطي ((**ضرورة وطنية ملحة**))وأن على الشعب أن يؤيده لأنه يمثل((**الطريق الوسط بين المتطرفين**))،[٤٥]على حد تعبير ذلك التقرير.

عارضت وزارة الداخلية منهاج الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان العراق،في الكثير من فقراته،فاقترح وزير الداخلية(احمد محمد يحيى)وبتوجيه من عبد الكريم قاسم – رئيس الوزراء– إجراء العديد من التغييرات على منهاج الحزب بدءاً من اسم الحزب الذي أصبح باسم (الحزب الديمقراطي الكردستاني)وحلت كلمة الأكراد أو القومية الكردية محل(الشعب الكردي) وحذفت المادة المتعلقة بحق الأكراد في الحكم الذاتي.وتم إجازة الحزب من وزارة الداخلية في ٩ شباط ١٩٦٠بعد تعديل فقرات منهاج الحزب.[٤٦]

ردّت وزارة الداخلية على طلب جماعة زكي خيري سعيد[٤٧]بعد أن زودتها مديرية الأمن العامة بتقرير مفصل أملت فيه ملاحظاتها على هذه الجماعة،ومن أهم هذه الملاحظات هي عدم تقديم الجماعة معظم أسماء أقطاب الحزب الشيوعي،وأنهم قد أيدوا أعمال العنف والإرهاب التي وقعت في أنحاء العراق في صيف سنة ١٩٥٩وتحريضهم للفلاحين لمخالفة القوانين والأنظمة،ولم تذعن هذه الجماعة لتوجيهات رئيس الوزراء بشأن تجميد نشاط الأحزاب بل العكس فأنهم((**أخذوا يشككون في أعمال الحكومة الوطنية وينشرون المقالات المدسوسة لاسيّما في جريدتي اتحاد الشعب وصوت الأحرار**)).بل ذهب التقرير الأمني إلى اتهام هذه الجماعة بأنها كانت((**السبب في تفرقة صفوف الشعب وإيجاد التكتلات بين أبنائه بعد أن أخذت تنشر الأكاذيب والتهم الباطلة ضد المسئولين والموظفين..،كما أنها وصمت كل من لا يسير في ركابها ويذعن لإرادتها بالخائن والمتآمر..**)).وذكر التقرير أيضاً بأن هذه الجماعة تسترت وأخفت بعض الأشخاص الذين صدرت أوامر إلقاء قبض بحقهم أو إبعادهم من العراق،وأن الحزب الشيوعي وأعماله تتعارض مع النظام الجمهوري الديمقراطي لأنهم يسعون لنشر مبادئهم للاستحواذ على السلطة بالقوة وفرض النظام الشيوعي على العراق ويعدون القوميات خطراً يجب مقاومته والقضاء عليه،كما أن الشيوعية تتعارض مع الدين الإسلامي ومذاهبه وعدّها خرافات رجعية..،فضلاً عن اعتماد الحزب الشيوعي على أسماء مستعارة سرية ورمزية للأعضاء والمؤيدين له[٤٨]وهذا متعارض مع الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من القانون.[٤٩]

كما طلبت متصرفية لواء بغداد من وزارة الداخلية بعدم تلبية طلب تأسيس الحزب المذكور،وبررت ذلك بأن من واجبات المتصرف هي المسؤولية عن الأمن واستتباب السكينة وهو يُعدّ المسئول الأول عن الأمن بحسب قانون إدارة الألوية لسنة١٩٤٥- النافذ المفعول- وأن إجازة هذا الحزب معناه عدم ملاحظة متطلبات الأمن.[٥٠] واقترحت شعبة الجمعيات في وزارة الداخلية على الوزير في ٢١شباط ١٩٦٠برفض طلب هذه الجماعة ومنعهم من ممارسة نشاطهم الحزبي الذي مازالوا يمارسونه خلافاً لأحكام القانون،وبذلك جمعت وزارة الداخلية المبررات الكثيرة لرفض طلب التأسيس،فأجابت الطالبين يوم ٢٢ شباط ١٩٦٠بذلك.[٥١]

ويبدو أنّ وزارة الداخلية كانت تقرأ نبض الشارع العراقي لاسيّما بعد الكثير من الاستفزازات التي قام بها الشيوعيون وتجاوزهم على فئات واسعة من الشعب العراقي حتى أن المرجعيات الدينية في النجف الأشر ف وباقي المدن المقدسة قد سحبت البساط من تحت أقدام الشيوعيين إذ حرمت الانتماء للحزب الشيوعي وتقديم الدعم له معتبرةً ذلك من أكبر الآثام لاسيّما فتوى المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم[٥٢]يوم ٢٢ شباط ١٩٦٠- في اليوم نفسه الذي رفضت وزارة الداخلية الطلب- والتي نصها:((**بسم الله الرحمن الرحيم،ولله الحمد،لا يجوز الانتماء إلى الحزب الشيوعي فأن ذلك كفرٌ وإلحاد أو نزوع للكفر والإلحاد أعاذكم الله جميع المسلمين عن ذلك وزادكم إيماناً وتسليماً ،والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**)).[٥٣]

هذا الأمر،دون أدنى شك،أفقد الحزب الشيوعي الكثير من أنصاره وتحولوا إلى القوى القومية، ونشطت الدوائر الأمنية بحركة ملاحقة أعضائه ومؤيديه وتعرض عدد منهم للاغتيال من دون أن تتخذ الدوائر الأمنية إجراءات مناسبة لحمايتهم.[٥٤] واعتقلت الشرطة المئات منهم ومنعت جريدة (اتحاد الشعب)من الوصول إلى أنحاء مختلفة من العراق وتم تعطيلها لمدة عشرة أشهر بدءاً من الأول من أيلول سنة ١٩٦٠.[٥٥] وبذلك كانت فتاوى كبار علماء الدين بمثابة سلاحاً بيد الدوائر الأمنية والحكومة للحد من نشاط الحزب الشيوعي فضلاً عن فقدان الحزب للكثير من قاعدته الجماهيرية وتحولها نحو القوميين والإسلاميين.

وفيما يخص جماعة داود الصائغ فقد أجيزت في ٩شباط ١٩٦٠[٥٦]وأصدرت جريدة باسم (المبدأ)أصبحت لسان حال الحزب الشيوعي- منذ ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩- وقد أوضح تقرير أمني لوزارة الداخلية بأن منح الإجازة لجماعة داود الصائغ وعرقلة إجازة جماعة زكي خيري جاء بتوجيه من عبد الكريم قاسم إلى وزارة الداخلية لأن الصائغ كان أطوع للزعيم والحكومة.وقدمت وزارة الداخلية الدعم

المادي فقد دفع مدير الأمن العامة عبد المجيد جليل مبلغ (١٧٠٠)دينار كمنحة للاشتراك في جريدة (المبدأ)،يزاد على ذلك أنه كان يدفع(١٥٠) دينار أسبوعياً إلى داود الصائغ بحجة الاشتراك بجريدة (المبدأ).[٥٧]

لم تقتصر إجراءات دوائر الشرطة والأمن على العناصر الشيوعية بل شملت المنظمات والاتحادات التي تعدّ من مرتكزات الحزب الشيوعي فعملت على((**تدمير المنظمات نفسها وليس قياداتها الشيوعية فحسب**))وحتى نهاية تموز ١٩٦٠ أصبح هناك أكثر من(٢٢٦)من كوادر الحزب الشيوعي في السجون،وغُلقت اتحاد الشبيبة الديمقراطي واتحاد أنصار السلام والنقابات العمالية الشيوعية،رافق ذلك اعتقالات واسعة لقياديّ هذه النقابات والاتحادات.[٥٨]

ومما لاشك فيه،أنَّ تراجع الشيوعيين بعد ضربات الدوائر الأمنية شجع بعض عناصر اليمين ومنهم الحزب الإسلامي العراقي على إيجاد مناطق متشددة من الشيوعيين وأفكارهم لاسيّما في مدن الموصل وكركوك والرمادي والاعظمية وبعض أحياء بغداد الكرخ،وكان موقف الشرطة هو غض النظر((**أما خوفاً أو تعاطفاً أو تنفيذاً للأوامر**))على حد قول حنا بطاطو[٥٩].

أما الحركة الإسلامية في العراق والتي بدأت نشاطاتها تظهر على الساحة السياسية أواخر عقد الخمسينيات من القرن العشرين،لم تكن تحظى بالدعم من الحكومة ودوائرها الأمنية ،ولم يتقدم بطلب تأسيس حزب سياسي عدا جماعة الإخوان المسلمين التي قدمت طلب إجازة حزب باسم(الحزب الإسلامي العراقي)في الثاني من شباط ١٩٦٠،[٦٠]وحزب التحرير الذي قدم طلبه في الأول من شباط ١٩٦٠إلى وزارة الداخلية لإجازة عمله.[٦١]

حاولت وزارة الداخلية المماطلة في إجابة الحزبين المذكورين ورفض طلبيهما وعدم السماح لهما بممارسة العمل السياسي العلني،لذلك اعترضت الوزارة على منهاج(الحزب الإسلامي العراقي)وطلبت منه إجراء بعض التعديلات عليه،وعلى الرغم من إجراء الحزب للتعديلات التي طلبتها وزارة الداخلية إلا أن الأخيرة رفضت طلب التأسيس في نهاية شهر آذار معللة ذلك بأن الحزب المنوي تأسيسه مخالف للنظام الجمهوري الديمقراطي ولعدم اتفاقه مع ((**روح العصر**))،كما أكد وزير الداخلية في رفضه الطلب بأنه علم بوجود علاقة بين المؤسسين وعناصر أجنبية ذات نزعة لا يقرها القانون(جماعة الإخوان المسلمين في مصر).[٦٢] لكن محكمة التمييز نقضت قرار وزير الداخلية أواخر شهر نيسان ١٩٦٠وعدّت بأن منهاج الحزب ينسجم مع الدستور المؤقت[٦٣]الذي صرح بأن دين الدولة الرسمي هو الإسلام.[٦٤] ويبدو على حد قول حسن العلوي بأن ذكر اسم المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم بأنه راعياً ومؤيداً للحزب

الإسلامي قد شجع وزارة الداخلية لإجازته،[٦٥]وهذا ما أكدته الباحثة وسن سعيد عبود مشيرةً إلى سعي قادة الحزب الإسلامي للحصول على تأييد ودعم السيد الحكيم،لذلك اجتمعوا معه بالنجف الأشرف فبارك لهم هذا العمل وشجعهم وساندهم.[٦٦] وهذا يؤكد حرص المرجعية الدينية في النجف الأشرف ورعايتها لمختلف الأفكار والاتجاهات الإسلامية المعتدلة بغض النظر عن المذهب أو العرق مما جعلها تحظى بالاحترام والتقدير من فئات الشعب وطوائفه وقومياته المختلفة.

واجه الحزب مضايقات السلطات الأمنية فضلاً عن البعثيين والشيوعيين،وبعد القبض على عدد من أعضاءه وأنصاره في بغداد وتعطيل جريدة(الفيحاء)لنشرها مذكرة الحزب الموجهة إلى عبد الكريم قاسم ولعدم السماح له بإصدار جريدته(الجهاد)لجأ قسم من أعضائه إلى مصر والسعودية وتشتت الحزب وتوقف نشاطه السياسي داخل العراق مع أنه لم يحل رسمياً .[٦٧]

أما حزب التحرير فقد رفض وزير الداخلية طلب تأسيسه في ٢٧ آذار١٩٦٠بحجة أن منهاج الحزب((**مخالف لروح العصر ومجاف لمبادئ الشريعة الإسلامية فضلاً عن كونه مرتبطاً بحزب آخر ناشط خارج العراق**))ويقصد به حزب التحرير الأردني،وقد أيدت محكمة التمييز قرار وزارة الداخلية في ٢٩نيسان ١٩٦٠بالرفض،لكن الحزب استمر بممارسة نشاطه السياسي بشكل سري وأخذ يهاجم عبد الكريم قاسم والشيوعيين.[٦٨] ويظهر بأن رفض طلبات تأسيس الأحزاب الإسلامية من وزارة الداخلية إنما كان يمثل سياسة ونهج رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم القائمة على عدم تحبيذ إجازة مثل هكذا أحزاب بل أنه لم يكن راغباً في إجازة أي نوع من الأحزاب السياسية حتى ذات النهج التقدمي ولو كانت تحمل أفكاراً علمانية تنسجم مع (روح العصر)التي عدّتها وزارة الداخلية أحدى مبررات رفض إجازة الأحزاب الإسلامية.

ومما يجدر ذكره،إنَّ هناك حركات وأحزاب إسلامية كانت قد تأسست أواخر الخمسينيات ومنها حزب الدعوة الإسلامية،[٦٩]الذي فضل انتهاج العمل السري في تلك الحقبة من تاريخ العراق لاسيّما بعد وضوح سياسة الحكومة – ووزارة الداخلية جزء منها– بعدم تحبيذها إجازة الأحزاب الإسلامية فضلاً عن أنه فضل ممارسة النشاط الثقافي والدعوتي بالدرجة الأساس.[٧٠] وربما نفسر ذلك بأن الحزب كان في بداية التنظيم وكان بحاجة لقراءة المشهد السياسي بشكل أكثر دقةً وواقعيةً وكسب المزيد من الأنصار والمؤيدين قبل الخوض في العمل العلني الذي يكتنف طريقه الكثير من الحواجز والمعوقات سواء كانت متعلقة بالسلطات الأمنية أو ما يتعلق منها بالجماهير.

ورفضت وزارة الداخلية طلباً من الحزب الجمهوري الذي قدمه في ١٢ شباط ١٩٦٠،[٧١] بعد أن تأكد للأجهزة الأمنية لوزارة الداخلية بأن طالبي التأسيس يريدون أن يكون حزبهم((**واجهة للحزب الشيوعي وأنه إذا ما أجيز سينظم إليه جميع الشيوعيين**)).[٧٢] لذلك رفضت وزارة الداخلية الطلب في ٢٧ آذار،ويبدو أنه كان بتوجيه من رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الذي بدأ يحاول تقليص نشاط الشيوعيين لاسيّما بعد تأكد ضلوعهم بأحداث كركوك في تموز ١٩٥٩.

وأجازت وزارة الداخلية في ٢٩ تموز ١٩٦٠(الحزب الوطني التقدمي)،بعد أن قدم طلب التأسيس محمد حديد وجماعته قبل شهر من تاريخ الموافقة.[٧٣] ويبدو أنّ وزارة الداخلية لم تمانع على الموافقة على إجازة هذا الحزب لأنه يُعدّ جناحاً أو جزءاً من الحزب الوطني الديمقراطي الذي سبق وأن أجازته ولأنه لم يأتي في منهاجه ما يخالف توجهات وزارة الداخلية التي هي بكل تأكيد توجهات رئيس الوزراء آنذاك.

بدّلتْ وزارة الداخلية سياستها تجاه الأحزاب السياسية بعد أقل من سنة على إجازة الأحزاب،فبدأت دوائرها الأمنية تلاحق قياديّ الأحزاب واعتقالهم وإغلاق صحفهم بعد قيامها بانتقاد سياسة الحكومة وتشديد مطالبتها بالإصلاح.[٧٤]

أما الحركات والأحزاب القومية كحزب البعث العربي الاشتراكي والرابطة القومية– تأسست سنة ١٩٥٨– وحركة القوميين العرب والحزب العربي الاشتراكي[٧٥]فقد فضلت ممارسة العمل السياسي السري لاسيّما بعد قراءتها لتطور الأحداث السياسية وتعامل المؤسسة الأمنية ورأس الحكومة مع الأحزاب الأخرى،لكنها على الرغم من إتباعها إجراءات العمل السري لم تفلت من متابعة الدوائر الأمنية،فقد تمكنت دوائر الشرطة والأمن في شهري آب وأيلول ١٩٦٠من التعرف على أوكار حركة القوميين العرب في منطقة المنصور والكرخ ببغداد والقبض على العديد من قياديها وضبط الكثير من وثائقها المخطوطة.[٧٦]

وهكذا كانت وزارة الداخلية ومؤسساتها الأمنية متيقظةً دائماً لنشاط الأحزاب والجماعات بجميع اتجاهاتها الشيوعية والقومية والإسلامية،ووقعت الوزارة تحت تأثير رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بشكل شبه تام فيما يتعلق بسياستها تجاه الحريات السياسية ولاسيّما حرية تأسيس الأحزاب وصحافتها واستمرت على ديدنها هذا حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣.

لم تكن نشاطات وأعمال وزارة الداخلية مقتصرةً على الجانب الأمني والسياسي والإداري فحسب بل حاول كبار مسؤولي الوزارة سماع شكاوى المواطنين ومحاولة وضع الحلول الناجعة لها قدر تعلق الأمر

بوزارة الداخلية وموظفيها،فقد تعاطفت وزارة الداخلية مع شكاوى أهل الموصل الذين قدموا مذكرة في٢١ أيلول١٩٦٠إلى المسؤولين في وزارة الداخلية بعد أن ذاقوا الأمرين من أعمال الاغتيالات والتهديدات المستمرة والقتل والتهجير من جماعات وصفوها(بالسائبة)وأشارت تلك المذكرة إلى مقتل(١٦)شخص وتهديد(٢٠٠)شخصية من أبناء الموصل بالقتل وقد هُجر قسم منهم،كما اتهموا دائرة الشرطة في لواء الموصل بالتقصير وقيامها بتحري المساكن لأتفه الأسباب وتستخدم معها بعض أشقياء الموصل،وتم غلق العشرات من المقاهي ومنعوا العامة من الجلوس فيها.وانتهت المذكرة بتحذير السلطات الحكومية من عواقب استمرار هكذا تصرفات وما تخلفه من إساءة إلى سمعة الجمهورية والحكم الوطني في البلاد.[٧٧] ويبدو أن آثار أحداث حركة الشواف في آذار ١٩٥٩ استمرت حتى أواخر سنة ١٩٦٠لما خلفته من هوة واسعة بين القوميين والشيوعيين من جهة والقوميين وأنصارهم والحكومة من جهة أخرى.

المبحث الرابع

وزارة الداخليـــة وموقفها مـــن تطور أحداث البلاد السياســـية الداخليـــة

للمدة من ١٩٦١- ٨ شباط ١٩٦٣

عندما أعلن سواق سيارات التاكسي والباصات الأهلية – الذين كان عددهم كبيراً – الإضراب عن العمل في يوم معين من شهر آذار١٩٦١احتجاجاً على زيادة أسعار البنزين[٧٨] مطالبين بإلغائها، وحاولت الشرطة بادئ الأمر، فضّ التظاهرة بالوسائل السلمية وتفريق المتظاهرين ألا أنه في نهاية الأمر وقعت مصادمات بين الشرطة والمتظاهرين بعد رفض الأخيرين التفرق وإنهاء التظاهرة لكن دون إصابات تذكر، والغريب في هذه الحادثة هو محاولة مدير الأمن العام تجاهل الأمر ونفي وقوعه عندما سأله بعض المسؤولين في الحكومة عن الإضراب. ويبدو أن مدير الأمن العام لم يكن يريد إثارة المشكلات وتوسيع الموضوع أكبر من حجمه لاسيّما وأن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم كان خارج العاصمة بغداد مسافراً إلى البصرة لافتتاح ميناء أم قصر.[٧٩]

تتبعت الدوائر الأمنية لوزارة الداخلية حركات الملا مصطفى البارزاني منتصف عام ١٩٦١،وأخبرت دوائر الأمـــن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم بحركات الملا مصطفى وعودة البريطانيين للاتصال بـــه لاسيّما لقاء السفير البريطاني همفري تريفليان (Humphrey Trevelyon)[٨٠]معه أثناء زيارته لشركة النفط في كركوك[٨١]وتسليمه مبلغ نصف مليون دينار.وبدأت مديرية الأمـــن العامة تضع تحركات

العناصر القيادية للحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد تحت المراقبة والمتابعة،مما اضطر الكثير منهم إلى الخروج من بغداد والالتحاق بجماعات الملا مصطفى المسلحة في المنطقة الشمالية،وصدرت أوامر القبض بحق الملا مصطفى وعدد من أتباعه وأنصاره بإيعاز من عبد الكريم قاسم بعد اتهامهم بحادثة مقتل صديق ميران شقيق عثمان ميران المعروف بموالاته لعبد الكريم قاسم.[٨٢]

وأصبح الوضع معقداً في المنطقة الشمالية بعد تحرك رؤساء العشائر من الإقطاعيين وتقديمهم مذكرة إلى رئيس الوزراء في ٢٠ تموز ١٩٦١ضمنوها مطالبهم بإلغاء قانون الإصلاح الزراعي والمطالبة بجعل اللغة الكردية لغة التدريس في جميع مراحل الدراسة الثانوية،وأن يكون جميع الموظفين من المتصرفين والقائممقامين للألوية الشمالية من الأكراد وسحب رؤساء الشرطة والأمن والإدارة الذين لهم دور في الأحداث الأخيرة أما بالإهمال المتعمد أو التحريض،على حد قول المذكرة.[٨٣]وتطور الموقف بعد طلب الملا مصطفى انضمام منتسبي الشرطة والجيش إلى الحركة التي انضم الكثير منهم إليها.[٨٤]

وأخذت جريدة خه بات(التقدم)الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني تهاجم السلطة الحاكمة وتطالب بإلغاء الأحكام العرفية وإنهاء مدة الانتقال– أعداد دستور دائم للبلاد وتشكيل حكومة مدنية– والكف عن مطاردة الحياة الحزبية.[٨٥]

ومن دون أدنى شك فأن أجهزة الشرطة ودوائر وزارة الداخلية لم تكن لها الإمكانيات والقدرات لمعالجة هذه الحركة في مناطق جبلية لاسيّما بعد انضمام الكثير لها من أفراد الجيش والشرطة وأبناء العشائر الكردية بتحريض من الملا مصطفى نفسه،مما جعل من تدخل الجيش أمر لابُدَّ منه لإعادة الأمن لنصابه حتى أن القوة الجوية استخدمت لقصف مواقع المتمردين.[٨٦]

ويذكر مجيد خدوري بأن سبب التمرد في المنطقة الشمالية يعود لسوء تصرفات الشرطة وجهاز الإدارة هناك لاسيّما في منطقة رانية التابعة للواء السليمانية،وأن شكاوى عديدة رفعت إلى رئيس الوزراء بخصوص تصرفاتهم إلا أنّ عبد الكريم قاسم لم يعالج الأمر بصورة سليمة،بل العكس من ذلك أوعز إلى وزارة الداخلية لقيام الشرطة بمعالجة الموضوع بشدة وحزم وأمر قوات الجيش بالقضاء على ما عدّهُ تمرداً على الدولة،وأنّ هذه الحادثة استغلها الملا مصطفى لإعلان مساندته لمطالب الأكراد لاسيّما القومية منها.[٨٧]

تعاون قسم من رجال الشرطة مع التمرد فعلى سبيل المثال قام مأمور مركز شرطة زاخو بتسليم المتمردين ما في المركز من أسلحة ومعدات مما جعل موقف القائممقام ضعيفاً فاستسلم للمتمردين،وكانت حركات التمرد على أشدها في مناطق دهوك وعقرة وحلبجة وطاسلوجة ودربندخان ورانية وبعض مناطق

لواء الموصل في وقت واحد مما يؤكد بأنها مخطط لها مسبقاً ومفتعلة،وتعرضت مراكز الشـرطة والدوائر الحكومية الأخرى إلى الهجوم مـن المسلحين وأحرق قسم منها،لكن يسجل للشرطة وقوات الأمـن مواقف شجاعة عندما قاوموا المسلحين المهاجمين فـي مناطق عديدة مـن لوائي اربيل والموصل.[٨٨]وبذلك أدوا واجبهم الأمني بصورة حسنة وبمهنية عالية بغض النظر عن طبيعة التمرد وحاولوا تنفيذ أوامر مرجعيتهم الأمنيـة العليا.

استمر التمرد الكردي حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم،[٨٩] مما حمل المؤسسة الأمنية عبئاً إضافياً فـي ثلاثـة ألويـة فـي شمال البلاد تمتاز بصعوبة الحركة فيها بسبب طبيعتها الجغرافية،وتزايد حركات المعارضـة المسلحة للحكومة والقوانين والأنظمة التي هي مـن صلب مهام وواجبات وزارة الداخلية مما فرض على الجهاز الأمنـي توسيع وتطوير قدراته القتالية بالتعاون مع القوات المسلحة فـي الجيش العراقي التي اشتركت بصورة فعالة في معالجة تمرد المناطق الشمالية طوال حكم عبد الكريم قاسم.[٩٠]

تزايـدت نشـاطات القـوميين والبعثيـين أواخـر عـام ١٩٦٢بعـد أن تغلغلـوا فـي الاتحـادات والنقابـات المختلفة للطلاب والعمال والفلاحين والمعلمين،وبدأت الحركات القومية تخطط بجدية لإنهاء حكم عبد الكريم قاسم،والجدير بالاهتمام أنّ دوائر الأمن والشرطة كانت على دراية مسبقة بتلك الحركات والنشاطات وقامت بحملات واسعة من الاعتقالات لاسيّما في كوادر حزب البعث العربي الاشتراكي،لكن يبدو أنّ تلك الإجراءات والمعالجات لم تكن بمستوى التهديدات والأخطار المحدقة بالنظام السياسي آنذاك،إذا ما عرفنا أنَّ المعارضة عملت لاستخدام الوسائل والأمكانات كافة لتحقيق أهدافها،وبدأت برفع الشعارات المعادية لحكم عبد الكريم قاسم ونظمت التظاهرات،واصطدمت أنشطتها هذه مع دوائر الشرطة وبقية الدوائر الأمنية ووقعت صدامات بالمتظاهرين وحاولت الشـرطة شلّ تلك التظاهرات،كما توقعت الدوائر الأمنية قيام تحركات جديدة في شباط سنة ١٩٦٣والدليل على ذلك قيام مديرية شرطة لواء بغداد في ٧ شباط بتوجيه برقية سرية إلى مديريات وأقسام الشرطة كافة،نسخة منها إلى مدير الشرطة العام والحاكم العسكري العام طالبةً تعزيز الدوريات في يوم ٨ شباط واتخاذ إجراءات الحيطة والحذر خشية قيام تظاهرات وتجمعات جديدة فـي الطرق والساحات العامة،وأوعزت الدائرة المذكورة إلى أقسامها بالقبض على الأشخاص المتجمعين ومطالبةً بحضور منتسبي الشرطة جميعاً من ضباط ومراتب إلى أماكن أعمالهم في الساعة الثامنة والنصف صباحاً من يوم ٨ شباط.[٩١]وهكذا يظهر مما تقدم أنّ الدوائر الأمنية لوزارة الداخلية كانت متيقظة ومتوقعة لقيام انقلاب جديد وشخصت ذلك مبكراً إلا أن الانقلابيين كانت قوتهم

وعدتهم أكبر من قوة وعدة دوائر الداخلية الأمنية لاسيّما وأنهم استخدموا أسلحة الجيش التي لا يمكن مقارنتها بأسلحة قوات الشرطة البسيطة.

الخاتمة

حدّثت وزارة الداخلية دوائرها الأمنية وعززت في أسلوب تعاملها مع التيارات والأحزاب السياسية التي بدت تفرض نفسها بشتى الوسائل مستغلة العهد الجديد(الثورة)لاسيّما سياسة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم الرامية إلى احتضان أبناء شعبه من مختلف القوميات والأديان والاتجاهات السياسية،لذلك ضيقت دوائر الوزارة الأمنية على تلك التيارات لاسيّما جماعات الشيوعيين والبعثيين واتبعت أساليب تجاوز بعضها صلاحياتها وحدودها القانونية،فضيقت الخناق على العناصر القيادية لتلك التيارات والأحزاب وشددت على صحفهم ولم تكن تلك الإجراءات ثابتة بل متغيرة حسب تحركات تلك الأحزاب ومخالفتها للنظام وسياسة الحكومة.

تولى مهام منصب وزير الداخلية شخصية عسكرية واحدة ،ولم يكن لها من المهنية العالية والخبرة بشؤون الوزارة وتفصيلاتها،لكنها بدعم من رئيس الوزراء شغلت المنصب حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم وهذا يؤشر سيطرة الجيش على قيادة الوزارة حتى ولو كان الوزير من ذوي السمعة والإخلاص،فضلاً عن الولاء والقرابة والصداقة التي لعبت دورها في شغل المناصب المهمة ومنها وزارة الداخلية .

بدلت الحكومة من نظرتها لمؤسسات وزارة الداخلية بعد أحداث كركوك في تموز١٩٥٩ لاسيّما بعد فشل الجيش بإدارة الملف الأمني بدل قوات وزارة الداخلية لذلك استعادت دوائر الوزارة الأمنية مكانتها التي كانت تتمتع بها قبل الثورة،لكن ذلك لم يؤدي بوزارة الداخلية إلى اتخاذ إجراءات قاسية او مخالفة للقوانين والأنظمة العراقية بل قامت بإجراءات وأعمال سجلت لصالح مؤسسات ودوائر وزارة الداخلية الإدارية والأمنية على حد سواء.

استعانت وزارة الداخلية ومؤسساتها الأمنية بالجيش كقوة ساندة في فرض النظام وتطبيق القانون في العديد من الأحداث والاضطرابات وفض التظاهرات التي كانت تخرج عن إمكانيات وقدرات وزارة الداخلية كما حصل مع تحركات بعض الأطراف الكردية خلال المدة ١٩٦١-١٩٦٣وبذلك تراجعت- شيئاً فشيئاً – سيطرة المؤسسة العسكرية ونفوذها في المؤسسات التابعة لوزارة الداخلية.

كانت السلطة الحقيقية بإجازة الأحزاب السياسية وصحافتها لوزارة الداخلية ممثلة لرئيس الوزراء على الرغم من الصلاحيات الواسعة للمحاكم التي أجازها قانون الجمعيات لسنة١٩٦٠، وعلى العموم لم تكن وزارة الداخلية – وهذه نظرة رئيس الوزراء- راغبةً في إجازة العمل السياسي للأحزاب عموماً والأحزاب

ذات النهج الإسلامي على وجه التخصيص لذلك ضيقت كثيراً في منح أجازات ممارسة الأحزاب لنشاطها السياسي العلني إلا لعدد محدود ولم تدم لمدة طويلة إذ سرعان ما سحبت أجازات تلك الأحزاب وغلقت صحافتها وطاردت قياداتها لاسيّما بعد ثبوت تورط بعض عناصر تلك الأحزاب في محاولة اغتيال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في٧ تشرين الأول ١٩٥٩.

تنوعت مهام وواجبات وزارة الداخلية ودوائرها المختلفة ولم تقتصر على الجانب الأمني والإداري حسب بل شملت مساهمة الوزارة في معالجة الآثار الإنسانية والاجتماعية للحوادث والاضطرابات السياسية كما حدث في حادثة كركوك في تموز ١٩٥٩.

سجلت وزارة الداخلية من خلال دوائرها الأمنية وجود تدخلات خارجية في الشأن الداخلي العراقي لاسيّما من دول الجوار الجغرافي(تركيا وإيران)فضلاً عن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية،كما حصل في أحداث كركوك في تموز سنة ١٩٥٩،وذلك في إثارة العديد من المشكلات والاضطرابات الداخلية لاسيّما بعد ظهور بوادر التنافس والصراع الكردي–التركماني والشيوعي– القومي في العراق .

لم تكن أعمال ونشاطات وزارة الداخلية ودوائرها الأمنية جميعها تحظى بالرضا والقبول من مختلف فئات وتيارات الشعب العراقي،وقد تتهم بالقمعية والإرهابية في بعض إجراءاتها،لكنها على العموم كانت تهدف إلى حفظ الأمن والنظام واستقرار الأوضاع الداخلية وتنفيذ سياسة الدولة لاسيّما في الجانب الأمني المهم لحياة المواطنين واستقرار البلاد وتقدمها.

تابعت دوائر ومؤسسات وزارة الداخلية محاولات بعض الحركات والأحزاب السياسية المعارضة وقيامها بالتظاهرات والاجتماعات التي مهدت لتغيير النظام السياسي بالتعاون مع بعض قيادات الجيش العراقي بزعامة عبد السلام عارف،فاتبعت مؤسسات الوزارة الأمنية أقصى درجات الحيطة والحذر لكن قوة الجيش حسمت الأمر لصالح قادة الانقلاب في ٨ شباط ١٩٦٣.

الهوامش والمصادر

١.من مواليد سنة ١٩١٦ الموصل ،عربي القومية،دخل الكلية العسكرية وتخرج فيها ضابطاً ،ثم التحق بكلية الأركان وتخرج فيها،عمل مرافقاً للملك فيصل الثاني،عين سفيراً للعراق في جدة إلا أنه قبل أن يلتحق بوظيفته اختير لشغل منصب وزير الداخلية،وصفته بعض المصادر بكونه عسكرياً مستقيماً وإدارياً .ينظر: باقر أمين الورد،أعلام العراق الحديث١٨٦٩– ١٩٦٩،مطبعة اوفسيت الميناء، ج١،(بغداد، ١٩٧٨)، ص ١٠٤ ؛محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠،مطبعة التمدن، (بغداد،١٩٦١) ،ص٣٩٨.

٢.تألفت هذه اللجان من الحزب الشيوعي لمراقبة موظفي الدولة في مقرات الوزارات والدوائر المختلفة وفي الوحدات العسكرية،وتكون تلك اللجان من العمال وصغار الموظفين والمستخدمين وبعض طلبة الكليات والمعاهد.وللمزيد عن أعمال هذه اللجان ينظر: حنا بطاطو،العراق.الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز،مؤسسة الابحاث العربية، الكتاب الثالث، ط٢،(بيروت،١٩٩٩) ، ص ص،٢٠٢-٢٠٣.

٣.نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري،بيت الحكمة، ج٣، ط١، (بغداد، ٢٠٠١)،ص ص،٥-٦.

٤.المصدر نفسه،ص ص،٢٠-٢١.

٥.ينظر نص الكتب الصادرة من مديرية الشرطة العامة ومديرية أمن كركوك في : عبد الفتاح علي يحيى،التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤تموز١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة الموصل،١٩٩٥،ص١٨٢.

٦.اعدموا في ٢٢ حزيران ١٩٦٣بعد انقلاب ٨ شباط ونهاية حكم عبد الكريم قاسم.

٧. حنا بطاطو،المصدر السابق ،ص ص،٢٢٣-٢٢٤.

٨.ينظر كتاب مديرية شرطة لواء كركوك المرقم ٤٩٧ في ١٩٥٩/٧/١٥ والموجه إلى متصرفية اللواء وكتاب مديرية أمن كركوك رقم ٦٤٣٣والموجه إلى مدير الأمن العام والمنشورين في:المصدر نفسه،ص٢٢٣.

٩.جريدة الثورة،العدد(٢٢٠)في ١٩٥٩/٨/٢.

١٠. خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩،بيت الحكمة، ج٤، ط١، (بغداد،٢٠٠٠)، ص١١٣.

١١.تأسست المحاكم العرفية في معظم الألوية العراقية بعد إعلان الأحكام العرفية في العراق منذ الأيام الأولى للثورة وعطلت القوانين التي كان يعمل بها قبل ذلك،ولم تكن الأحكام العرفية وليدة العهد الجمهوري بل سبق وأن فرضت كثيراً في العهد الملكي وللمزيد عن الموضوع ،ينظر:يعرب عبد الرزاق عبد الدراجي،الأحكام العرفية في العراق ظروفها التاريخية وآثارها السياسية١٩٢٤-١٩٥٧،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية،جامعة القادسية،٢٠٠٩ ، ص١٤وما بعدها؛عبد الرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية، الدار العربية للموسوعات ،المجلد الثالث،ط١، (بيروت ، ١٩٨٦)،ص١٢١.

١٢.من كبار ضباط الجيش العراقي،ولد في سنة ١٩١٥،كان تربطه صلات صداقة وزمالة طيبة برئيس الوزراء عبد الكريم قاسم منذ سنة ١٩٤٨،وكان مطيعاً وموالياً لدرجة كبيرة لعبد الكريم قاسم لذلك استمر بشغل هذا المنصب حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣.وللمزيد من التفصيلات عن سيرته الوظيفية ونشاطه السياسي والأمني،ينظر:الجمهورية العراقية،وزارة الداخلية،جدول كبار موظفي الجمهورية العراقية لعام ١٩٦١،مطبعة الإدارة المحلية،(بغداد،١٩٦١)،ص١٤؛قحطان حميد كاظم العنبكي، وزارة الداخلية- دراسة في تطور منظوماتها الإدارية وواجهات عملها الخدمي ١٩٥٨-١٩٦٣،مجلة كلية التربية،جامعة واسط ،العدد(٤)،٢٠٠٨ ص١٧٢، ١٩٠؛ محمد حديد،مذكراتي.الصراع من أجل الديمقراطية في العراق،دار الساقي،ط١،(بيروت، ٢٠٠٦)،ص٣٥١ .

١٣.حسن العلوي،عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين ،(لندن،١٩٨٣)،ص٤٦.

١٤.بهاء الدين نوري،مذكرات بهاء الدين نوري،دار الحكمة،ط١،(لندن،٢٠٠١)،ص٢٥٣.

١٥.خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤ تموز،ج٢،(بغداد،١٩٨٩)،هامش ص٢١١.

١٦.جريدة الحرية،العدد(١٤٣٢)في ١٩٥٩/٨/٤.

١٧.محمد حديد،المصدر السابق ،ص٣٧٦.

١٨.المصدر نفسه،ص ص،٣٧٦-٣٧٧.

١٩.ولد في بغداد سنة ١٩١١،والده كان يعمل معلماً وهو من أصول عربية،عين في وزارة الخارجية سنة١٩٣٤ مشاركاً للوفد العراقي لدى عصبة الامم في جنيف ،كان مقرباً من الحزب الوطني الديمقراطي،عمل ممثلاً للعراق في الأمم المتحدة بدرجة وزير مفوضي ثم نقل إلى وزارة الخارجية في بداية عام ١٩٥٨بمنصب مدير عام ،ثم وزيراً للخارجية منذ ٧ شباط ١٩٥٩عندما استقال عبد الجبار الجومرد من وزارة الخارجية واستمر في شغل منصبه هذا حتى ٩ شباط ١٩٦٣،نشر العديد من البحوث والكتب منها كتابه "مقدمة في كيان العراق الاجتماعي"وللمزيد عن نشاطه الفكري والسياسي ، ينظر:حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين،دار الشؤون الثقافية العامة، ج٢،(بغداد، ١٩٩٦)، ص٢٤١؛ حنا بطاطو، المصدر السابق،ص١٢٥، ١٥٤.

٢٠.خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية.. ،ج٤،ص ص ،١٧٥-١٨٦.

٢١. جاسم مخلص المحامي،مذكرات الطبقجلي وذكريات جاسم مخلص المحامي،مطبعة الزمان، ط٢، (بغداد،١٩٨٥) ،ص ص،٢١٨-٢١٩.

٢٢.ولد في بغداد سنة ١٩١٣،من أسرة بغدادية مشهود لها بالعلم والأدب،كان والده كامل الطبقجلي من فئة الملاكين الوسطى،وأسس جريدة((بين النهرين))التي ظهرت أيام الحكم العثماني للعراق،من المتحمسين للتيار القومي الممتزج بالقيم الإسلامية،تدرج في رتبه العسكرية حتى وصل إلى رتبة زعيم ركن وشغل منصب قائد الفرقة الثانية في لواء كركوك واعفي من منصبه في ١٤/ ٣/ ١٩٥٩بعد اتهامه بالاشتراك بأحداث حركة الموصل(٨آذار)واعدم في ١٩٥٩/٩/٢٠مع مجموعة من زملائه المساهمين أو المتهمين بالاشتراك بحركة الموصل.ينظر:احمد كاظم محسن البياتي، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٩،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية/الجامعة المستنصرية،١٩٩٨.

٢٣.ولد في محلة الطوب في بغداد سنة ١٩١٧،من أسرة عربية تنتمي لعشيرة الجبور،كان خاله جميل المدفعي أحد رؤساء الوزارات وشخصيات العهد الملكي،تخرج في المدرسة العسكرية سنة ١٩٣٩ومن مدرسة الهندسة العسكرية سنة ١٩٤٠،اشترك في حركة آيار سنة ١٩٤١وفي حرب فلسطين سنة ١٩٤٨،من مؤسسي حركة الضباط الأحرار،عين بعد ثورة ١٤تموز مديراً للاستخبارات العسكرية في وزارة الدفاع،كان على علم بحركة الشواف لكنه لم يشترك عملياً فيها فقد بقي في مكتبه صبيحة إعلان الحركة ولم يحرك ساكناً بعدها.وللمزيد من التفصيلات عن نشاطه العسكري والسياسي،ينظر:عماد نعمة العبادي،رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي في العراق ١٩٤٨-١٩٥٩،الدار العربية للموسوعات،ط١،(بيروت، ٢٠٠٢)، ص١٣وما بعدها.

٢٤.جاسم مخلص المحامي،المصدر السابق،ص٢٧٧.

٢٥.جريدة اتحاد الشعب،العدد(٢١٨)في ١٩٥٩/١٠/٨.

٢٦.المصدر نفسه،العدد(٢٢٢)في ١٩٥٩/١٠/١٢.

٢٧.جريد الثورة،العدد(٢٨٢)في ١٩٥٩/١٠/١٢.

٢٨. جاسم كاظم العزاوي،ثورة ١٤تموز أسرارها- أحداثها- رجالها،شركة المعرفة للنشر،(بغداد، ١٩٨٠) ، ص٢٤٢.

٢٩. Edith & E .F .Penrose , Iraq: International Relations and National Development,(Ernest Benn),(London, 1978),p.27.

٣٠.الجمهورية العراقية،وزارة العدل،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠،القسم الأول، مطبعة الحكومة، (بغداد، ١٩٦١)،ص٢.

٣١.المصدر نفسه،ص ص،٤-٥.

٣٢.الوقائع العراقية،العدد(٢٨٣)في ١٩٦٠/١/٢.

٣٣.المصدر نفسه.

٣٤.حددت المادة الرابعة أغراض الجمعية بأن لا تتعارض مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية وأن لا تتعارض مع النظام الجمهوري ومتطلبات الحكم الديمقراطي،وأن لا تهدف إلى بث الشقاق أو إحداث الفرقة بين القوميات أو الأديان أو المذاهب العراقية المختلفة،وأن لا يكون غرضها مجهولاً أو سرياً أو مستوراً تحت أغراض ظاهرية،وعدم مخالفة نظام الجمعية للنظام العام للأحزاب.ينظر:الجمهورية العراقية،وزارة العدل،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠، مصدر سابق،ص ص،١-٢.

٣٥. رعد ناجي الجدة،تشريعات الجمعيات والأحزاب السياسية في العراق،بيت الحكمة،(بغداد ، ٢٠٠٢)،ص ص، ٦٩-٨٠.

٣٦.المصدر نفسه،ص ص،٧٥-٧٦.

٣٧.الوقائع العراقية،العدد(٢٨٣)في ١٩٦٠/١/٢.

٣٨.الجمهورية العراقية،وزارة العدل،مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠،ص١٢.

٣٩.للمزيد عن مناهج الأحزاب السياسية وطروحاتها وموقف السلطة منها،ينظر:جريدة الثورة،الأعداد(٣٠٠-٣٤٠) الصادرة خلال المدة من ١٩٥٩/١١/١-١٩٦٠/١/٦.

٤٠.قدم طلب التأسيس كل من:محمد حديد،حسين جميل،جعفر البدر،هديب الحاج حمود، خدوري خدوري،عواد علي النجم،ولم يظهر اسم كامل الجاد رجي في طلب التأسيس لأنه قدم اعتزاله للعمل السياسي آنذاك وذهب إلى الاتحاد السوفيتي لغرض العلاج.انظر:محمد عويد الدليمي،المصدر السابق،ص٢٧٠.وللمزيد عن نشاط الحزب ودوره في السياسة العراقية خلال مدة البحث،ينظر:عادل تقي عبد محمد البلداوي،الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨- ٨ شباط ١٩٦٣،شركة الميناء للطباعة، (بغداد، ٢٠٠٠)، ص٥٥ وما بعدها.

٤١.قدم الطلب الملا مصطفى البارزاني وجماعته،وللمزيد عن منهاج الحزب، ينظر:مجلة الثقافة الجديدة، العدد(١٤) الصادرة في كانون الثاني وشباط ١٩٦٠،ص ص،١٣٠-١٣٥؛جريدة اتحاد الشعب، العدد (٢٩٩) في ١٩٦٠/١/١١.

٤٢.ولد في بغداد سنة ١٩١١،من أب عربي وأم كردية،أكمل الدراسة الثانوية في بغداد،عمل موظفاً في دائرة الكمارك للمدة ١٩٢٨-١٩٣٥،كان عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي سنة ١٩٣٥ثم رئيساً للحزب ١٩٣٦-١٩٣٧،شكل((اللجنة الوطنية الثورية)) سنة ١٩٤٦وعاد إلى الحزب سنة ١٩٤٨، تعرض للاعتقال والسجن لمدد مختلفة في السنوات ١٩٣٥-١٩٣٧ثم في سنة ١٩٣٩ثم خلال المدة ١٩٤٩-١٩٥٨،أصبح عضواً في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ١٩٥٨-١٩٧٧،ينظر:حنا بطاطو، العراق. الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية،الكتاب الثاني،ط٢،(بيروت ،١٩٩٦)، ص ص،٧٠-٧١؛حميد المطبعي،المصدر السابق، ص٩٠ .

٤٣.من عائلة برجوازية صغيرة تمتهن الصياغة،ولد في الموصل سنة ١٩٠٧،عمل معلماً ثم محامياً ،أكمل الدراسة في المعهد العالي للمعلمين ثم مدرسة الحقوق،عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي أواخر سنة ١٩٤١وحتى اعتقاله في آيار سنة ١٩٤٣من دوائر الشرطة،شكل((رابطة الشيوعيين العراقيين))الانشقاقية في شباط ١٩٤٤،عضو اللجنة المركزية سنة ١٩٥٧وطرد في السنة نفسها،أسس حزباً شيوعياً ((مزيفاً)) سنة ١٩٦٠بدعم من عبد الكريم قاسم.ينظر:حميد المطبعي،المصدر السابق،ص٧٧-٧٨؛حنا بطاطو،العراق- الحزب الشيوعي..، ،ص ص،١٥٠-١٥١؛جريدة اتحاد الشعب،العدد (٢٩٦)في ١٩٦٠/١/٨.

٤٤.جريدة الأهالي،العدد(٣٣٠)في ١٩٦٠/١/١٠.

٤٥.ينظر:ملفات وزارة الداخلية،مديرية الأمن العامة،الكتاب رقم ٦٦٤٤ في ١٩٥٩/٩/١٧والكتاب رقم٢٢٢٨ في ١٩٦٠/٣/٦والكتاب رقم ٤٤٢ في ١٩٦٠/١/١٦.نقلاً عن:عادل تقي البلداوي،المصدر السابق، ص١١٦.

٤٦.سعد ناجي جواد،العراق والمسألة الكردية ١٩٥٨-١٩٧٠،د.م،(لندن،١٩٩٠)،ص٤٢ ،٨٠.

٤٧.قدم الطلب معه كل من:توفيق احمد محمد،حسين احمد الرضي،عزيز الشيخ،عبد الرحيم شريف،عبد القادر إسماعيل،عامر عبد الله،كريم احمد الداود وغيرهم،ينظر:جريدة اتحاد الشعب،العدد(٢٩٨)في ١٩٦٠/١/١٠.

٤٨.ينظر نص التقرير الأمني المؤرخ في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٠والموقع من العقيد عبد المجيد جليل مدير الأمن العامة إلى وزارة الداخلية والمنشور في : نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،مصدر سابق، ج٤،ص ص،٤٠-٤٣.

٤٩.نصت الفقرة الخامسة من المادة الرابعة من القانون على:((أن لا يكون غرضها مجهولاً أو سرياً أو مستوراً تحت أغراض ظاهرية)).الوقائع العراقية،العدد(٢٨٣)في ١٩٦٠/١/٢.

٥٠.جريدة اتحاد الشعب،العدد(٢٧)في ١٩٦٠/٢/٢٤.

٥١.جريدة الرأي العام،العدد(٣٧٢)في ١٩٦٠/٢/٢٥.

٥٢.ولد السيد محسن بن السيد مهدي الحكيم سنة ١٨٨٩م في مدينة النجف الأشر ف،كان مثالاً متميزاً في الزهد والتعفف عن مغريات الحياة الدنيا،امتازت شخصيتهُ بالتواضع الشديد وقوة الإرادة والصبر،كانت له علاقات طيبة

بمختلف أوساط وفئات المجتمع العراقي،أصبح له اليد الطولى في التدخل الايجابي نحو تغيير الواقع السياسي كلما اقتضت الضرورة،كان يتعامل مع جميع مكونات المجتمع العراقي بروح المساواة وبعدّهم أخوة لاسيّما مواقفه المعروفة تجاه الأكراد وقادة حركة الموصل(آذار ١٩٥٩)،يزاد على ذلك مواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية..،وللمزيد عن نشأته ودوره الفكري والسياسي في العراق،ينظر:وسن سعيد عبود الكرعاوي،السيد محسن الطباطبائي الحكيم ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦-١٩٧٠،أطروحة دكتوراه(غير منشورة) ،كلية التربية/جامعة القادسية،٢٠٠٧،ص٦وما بعدها.

٥٣.ينظر نص الفتوى في:المصدر نفسه،ص ص،٩٢-٩٣؛خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤ تموز،مصدر سابق، ج٥،ص١١٨؛حسن العلوي،الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠،دار الثقافة للطباعة والنشر، (قم،١٩٩٠)،ص ص،٢١٣-٢١٤.

٥٤.عبد الفتاح علي يحيى،المصدر السابق،ص٢١٥.

٥٥. نوري عبد الحميد العاني وآخرون،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٤،ص٥٤.

٥٦.قدم الطلب كل من :داود الصائغ،سليم شاهين،جميل العلوي،إبراهيم عبد الحسين،زكية ناصر،كاظم الشاوي،سالمة جاسم الصالحي،عجاج خلف،كاظم محمد وآخرون.ينظر:جريدة المبدأ ،الأعداد(٢٦١-٢٦٢)في ١٠-١١/١١/١٩٦٠.

٥٧.جاسم كاظم العزاوي،المصدر السابق،ص٢٥٠.

٥٨.حنا بطاطو،العراق.الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار.. ،ص ص، ٢٥٨-٢٥٩.

٥٩.المصدر نفسه،ص٢٦٤؛جريدة اتحاد الشعب،الأعداد(٥١-١٩٧)والصادرة في المدة من ١٩٦٠/٣/٢٣-١٩٦٠/٩/٢٠.

٦٠.قدم طلب التأسيس كل من:إبراهيم عبد الله شهاب،نعمان عبد الرزاق السامرائي،صبري محمود الليلة،وليد عبد الكريم الأعظمي،إبراهيم منير المدرس،فليح حسن الصالح،الدكتور جاسم العاني وآخرون،ينظر:جريدة الزمان،العدد (٦٧٥٦)في١٩٦٠/٢/٣.

٦١.وهو حزب إسلامي يهدف إلى تطبيق الدين الإسلامي ومبادئه- كما جاء في منهاجه- وقدم طلب التأسيس كل من: عبد الجبار عبد الوهاب الحاج سكر،محمد عبد البياتي،عبد الهادي النعيمي،محمد سليم الكواز،عبد الجبار حسين الشيخلي،احمد حامد الابراهيم،حسن سلمان التميمي وآخرون.ينظر:محمد كاظم علي،العراق في عهد عبد الكريم قاسم دراسة في القوى السياسية والصراع الإيديولوجي ١٩٥٨-١٩٦٣،مطبعة الخلود، (بغداد،١٩٨٩)،ص ص،١٨١-١٨٣.

٦٢. ليث عبد الحسن الزبيدي،ثورة ١٤تموز١٩٥٨في العراق، مكتبة اليقظة العربية،ط٢،(بغداد،١٩٨١)، ص٢٤٨.

٦٣.صدر الدستور المؤقت يوم ٢٧تموز ١٩٥٨وبشكل مستعجل ولم يناقش من مجلس الوزراء بشكل مستفيض،ولم يعرض على الرأي العام،وتكون من(٣٠)مادة توزعت على أربعة أبواب، تناول الأول الجمهورية العراقية بأنها دولة مستقلة ذات سيادة كاملة وجزء من الأمة العربية وأن الإسلام دين الدولة وبغداد عاصمة الجمهورية،وتناول الباب الثاني مصدر السلطات والحقوق والواجبات،بينما بين الباب الثالث طبيعة نظام الحكم بأن يتولى رئاسة الجمهورية مجلس سيادة ويتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة وأكد على استقلال القضاء،بينما أشار

الباب الرابع إلى الأحكام الانتقالية.وللمزيد عن القانون ومضامينه ومواده والأسباب الموجبة لإصداره،ينظر:الوقائع العراقية،العدد(٢)في ١٩٥٨/٧/٢٨.

٦٤.جريدة الزمان،العدد(٦٨٢٤)في ١٩٦٠/٤/٢٨.

٦٥.حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤-١٩٩٠،ص٢١٣.

٦٦.وسن سعيد عبود الكرعاوي،المصدر السابق،ص,٢٢٣

٦٧.ينظر:جريدة الفيحاء،العدد(٤٨)في١٥/١٠/١٩٦٠.

٦٨.محمد كاظم علي،المصدر السابق،ص ص،١٨٢-١٨٣.

٦٩.جاء في أدبيات حزب الدعوة الإسلامية بأن تأسيسه قد تم في سنة ١٩٥٧بينما يذكر السيد طالب الرفاعي بأن تأسيس الحزب كان في سنة ١٩٥٩وهو رأي ينفرد به دون غيره،وكان من أبرز المؤسسين للحزب هم:العلامة السيد محمد باقر الصدر والسيد مهدي الحكيم والسيد مرتضى العسكري والسيد محمد باقر الحكيم والأستاذ صالح محمد الأديب..،وللمزيد عن مقدمات وظروف تأسيس الحزب وأدبياته،ينظر: حسين بركة الشامي،حزب الدعوة الإسلامية دراسة في الفكر والتجربة،دار الإسلام،ط١،(بغداد،٢٠٠٦)،ص٦٨وما بعدها؛صلاح الخرسان ،حزب الدعوة الإسلامية.حقائق ووثائق فصول من تجربة الحركة الاسلامية في العراق خلال ٤٠عاماً ، ط١،(دمشق، ١٩٩٩).

٧٠.حسين بركة الشامي ،المصدر نفسه،ص٦٨،٧٢.

٧١.قدم الطلب عدد من الماركسيين واليساريين وأبرزهم:عبد الفتاح إبراهيم ومحمد مهدي الجواهري واحمد جعفر الاوقاتي والدكتور صديق الاتروشي وعبد الرزاق مطر وطه باقر وصالح الشالجي وجلال شريف وحسن الاسدي والدكتور عبد الأمير مجيد الصفار وعبود مهدي زلزلة وآخرون.ينظر:جريدة اتحاد الشعب، العدد(٣٣)في ١٩٦٠/٣/٢؛مجلة الثقافة الجديدة ،العدد(١٥)،آذار ونيسان١٩٦٠،ص ص،١١٥-١٢٢.

٧٢.محمد كاظم علي،المصدر السابق،ص ص،١٨٣-١٨٤؛ليث عبد الحسن الزبيدي،المصدر السابق، ص٢٤٨.

٧٣.بعد عودة كامل الجادرجي إلى رئاسة الحزب الوطني الديمقراطي تجدد الخلاف مع محمد حديد،وفي ٢٩حزيران١٩٦٠طلب محمد حديد من وزارة الداخلية إجازة حزب جديد باسم (الحزب الوطني التقدمي)وقدم الطلب معه كل من:خدوري خدوري،محمد السعدون،عراك الزكم،سلمان العزاوي،الدكتور جعفر الحسني،نائل السمحيري،السيد حميد كاظم الياسري،وعبد الأمير درويش..،ولم يكن منهاج الحزب يختلف عن منهاج الحزب الوطني الديمقراطي.ينظر:جريدة البيان،العدد(٥٠)في ١٩٦٠/٦/٣٠؛محمد حديد،المصدر السابق ،ص ٤٥٦،٥٠٨-٥١٠.

٧٤.محمد كاظم علي،المصدر السابق،ص١٦٤؛ليث عبد الحسن الزبيدي،المصدر السابق،ص٢٥٠.

٧٥.تأسس سنة ١٩٦٠- وهو حزب قومي منشق عن حزب الاستقلال الذي تأسس سنة ١٩٤٦- من عبد الرزاق شبيب ومالك دوهان الحسن،أهدافه هي(الحرية، الاشتراكية، الوحدة)،وأصدر نشرة باسم(العربي الاشتراكي)ومارس العمل السري،لكنه كان لا يمتلك قاعدة جماهيرية واسعة،كما أن أهدافه مشابهة لأهداف حزب البعث العربي الاشتراكي. ينظر:علي حمزة سلمان الحسناوي،النظام السياسي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨دراسة تاريخية،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب/جامعة الكوفة،١٩٩٨،ص١٠٦.

٧٦.عبد الفتاح علي يحيى،المصدر السابق،ص٢٥٧.

٧٧.ينظر نص المذكرة في جريدة اتحاد الشعب،العدد(١٩٩)في ١٩٦٠/٩/٢٢.

٧٨.كان الإضراب بسبب زيادة الضريبة المفروضة على بنزين السيارات بمقدار(١٠)فلوس للغالون أي نحو فلس واحد لكل لتر وقد استغل هذا الموضوع من النقابات المختلفة لإثارة الناس لاسيّما أصحاب سيارات الأجرة ضد إجراءات الحكومة.ينظر:محمد حديد،المصدر السابق،ص٤٠١ .

٧٩.المصدر نفسه،ص ص،٤٠١-٤٠٢.

٨٠.كان السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت(Sir Mikl Rite)منذ ١٤تموز ١٩٥٨وحتى ٢آب ١٩٥٨إذ نقل سفيراً لبريطانيا في سويسرا وحل محله السير همفري تريفليان.ينظر:خليل إبراهيم حسين الزوبعي،العراق في الوثائق البريطانية،بيت الحكمة،ج ٣، ط١،(بغداد ، ٢٠٠١)،ص ص،١١٣-١١٤.

٨١.جاءت تحركات السفير البريطاني بعد مساعي الحكومة العراقية لتأميم النفط العراقي لاسيّما بعد إصدار القانون رقم(٨٠)لسنة ١٩٦١(تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط)وربما يكون هناك يد للسفارة البريطانية في دعم تمرد البارزاني.ينظر: Sir H.Trevelyon,The Middle East in Revolution,(London,1970),pp, 193- 202.

٨٢.خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤تموز،ج٣،ص ص،٢٢٣-٢٢٤.

٨٣.نقلاً عن:ليث عبد الحسن الزبيدي،المصدر السابق،ص ص،٢٥٣-٢٥٤.

٨٤.خليل إبراهيم حسين،موسوعة ١٤تموز،ج٣،ص٢٢٤.

٨٥.جلال الطالباني،كردستان والحركة القومية الكردية،دار الطليعة،ط ٢،(بيروت، ١٩٧١)،ص٢٧٨.

٨٦.أدمون غريب،الحركة القومية الكردية،دار النهار للنشر،(بيروت،١٩٧٣)،ص٤٩.

٨٧. مجيد خدوري،العراق الجمهوري،الدار المتحدة للنشـــر،(بيروت، ١٩٧٤) ،ص٢٤٠.

٨٨.جريدة الثورة،الأعداد(٧١٧-٧٢٦)والصادرة خلال المدة من ٥-١٦/١٠/١٩٦١.

٨٩.محمود الدرة،القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق،دار الطليعة،(بيروت ، ١٩٦٣)،ص٣٠٤.

٩٠.للمزيد من التفصيلات عن حركات التمرد خلال المدة ١٩٦١-١٩٦٣،ينظر: نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري١٩٥٨-١٩٦٨،بيت الحكمة،ج٥، ط١،(بغداد، ٢٠٠٢)،ص ص، ١٤٠-١٥٧.

٩١.ينظر برقية مديرية شرطة بغداد المرقمة ١٤٤٣في ٧ شباط ١٩٦٣،ملفة رقم(٦٨٥)،نقلاً عن:عبد الفتاح علي يحيى،المصدر السابق،ص٢٨٦.